

نمو الاحتياطات النقدية يعطي عُمان فرصة لالتقاط الأنفاس

8.1 في المئة ارتفاع في إجمالي الأصول الأجنبية بالبنك المركزي



آفاق اقتصادية مفتوحة على نطاق واسع

من العام الجاري تحت وطأة تراجع الأنشطة النفطية بنسبة 20.6 في المئة، في حين نما القطاع غير النفطي بنسبة 5.7 في المئة.

وفي أكتوبر العام الماضي وضعت السلطنة خطة مالية متوسطة الأجل، الأمر الذي طمأن المستثمرين وساعدها في تدبير قروض وإصدار سندات بالمليارات من الدولارات هذا العام.



عادل بن خليفة السعدي
هدفنا استدامة
التمويل وقياس
مؤشرات مخاطر التعثر

وفي الشهر الماضي جمعت السلطنة قرابة 1.75 مليار دولار بإصدار صكوك إسلامية تجاوز الطلب عليها نحو 11.5 مليار دولار.

ورامت الدولة المنتجة للنفط ديونا بسرعة فائقة خلال السنوات القليلة الماضية بعد انهيار أسعار الخام من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014 إلى ما يقل عن 30 دولارا في يناير 2016 قبل أن يعود إلى ارتفاع منتصف هذا العام ليلعب 75 دولارا.

ولطالما يثير لجوء مسقط إلى الاقتراض الخارجي بشراهة لسد العجز في الموازنة المخاوف بين عدد من المستثمرين، وقد دفع تصنيفها الائتماني إلى مستوى عالي المخاطرة، في ظل بطء وتيرة الإصلاحات وزيادة الإنفاق الحكومي.

المالية، في ظل نقص مصادر التمويل وهشاشة الوضع الاقتصادي الذي زادتته جائحة كورونا صعوبة.

وقد وضعت مسقط في موازنتها العامة للعام الجاري تقديرات بأن تحصل على إيرادات من تصدير النفط والغاز بحوالي 20 مليار دولار بنهاية العام الجاري، لكن محللين يرون أن ذلك يبدو صعبا في ظل الظروف الراهنة.

وقالت وزارة المالية العمانية الأسبوع الماضي إن سلطنة عمان سجلت عجزا في الموازنة منذ بداية العام الجاري بلغ 890.2 مليون ريال (2.32 مليار دولار) في مايو الماضي بفعل انخفاض أسعار النفط وتراجع إنتاجه، مما قد يدفع مسقط إلى فتح باب الاقتراض مرة أخرى قبل نهاية العام.

وتكررت الوزارة أن الإيرادات النفطية في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري انخفضت بواقع 23 في المئة مقارنة بالفترة المقابلة من العام الماضي. وهبطت الإيرادات الإجمالية بما فيها الإيرادات غير النفطية بحوالي 19 في المئة.

وعملت عُمان على الحد من الإنفاق العام لتقليل العجز المالي، لكن التعديلات لا تجاري انخفاض الإيرادات، وقالت الوزارة إن الإنفاق العام واصل الانخفاض، حيث انخفض الإنفاق بنسبة 2.9 في المئة سنويا خلال السنة حتى مايو الماضي.

ولم يكن انكماش الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مفاجئا حيث تراجع بواقع 2.5 في المئة في الربع الأول

اقتصادا متنوعا إلى حد ما على الرغم من هيمنة النفط على الإيرادات الحكومية، ويمثل القطاع المصرفي العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

ويقول عادل بن خليفة السعدي المدير العام لمركز عُمان للمعلومات الائتمانية والمالية (ملاءة) إن درجة ملاءة الائتمانية للأفراد والشركات تعمل وفق أحدث المعايير الدولية في مجال تقييم المخاطر. ونسبت وكالة الأبناء العمانية الرسمية إلى عادل السعدي قوله إن "المركز يبذل جهودا كبيرة لتعزيز الملاءة المالية للجهات والمؤسسات في السلطنة وضمان استدامة مجالات التمويل ومؤشرات قياس مخاطر التعثر".

وأوضح أن ذلك يعكس على المؤشرات الائتمانية للسلطنة في المؤسسات الائتمانية والمالية العالمية ويعزز الشمول المالي.

وتشير البيانات إلى ارتفاع إجمالي ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية والنوافذ الإسلامية في السلطنة بنسبة 6.8 في المئة ليلعب 17.2 مليار ريال (44.7 مليار دولار) في الثلث الأول من هذا العام بمقارنة سنوية.

وتظهر الأرقام أيضا ارتفاع إجمالي القروض والتمويل بالبنوك التجارية بنسبة 3 في المئة ليلعب حوالي 27 مليار ريال (نحو 70 مليار دولار).

وفاقت الأمانة المالية التي ترجمها قانون موازنة 2021 بعجز ضخم حاجيات عمان للتمويل، مما دفعها إلى فتح باب الاقتراض المحلي والخارجي واللجوء إلى الاحتياطات المالية لسد الفجوة

يعطي نمو احتياطات النقد الأجنبية لسلطنة عُمان فرصة ثمينة للمسؤولين لالتقاط الأنفاس قبل مواصلة جهود تخفيف الاختلالات المالية المزمعة، قبل تعزيز متانة النظام المالي بشكل أكبر، بعد أن واصلت الانخفاض بشكل شبه متواصل طيلة العامين الماضيين في أعقاب تأثر البلاد بتباطؤ النمو العالمي وفاقمت من تبعاته أزمة الجائحة.

مسقط - حققت أصول البنك المركزي العماني منذ بداية 2021 ارتفاعا على غير العادة، يقول محللون ومسؤولون حكوميون إنها ستساعد على دعم متانة النظام المالي للبلد الذي يعمل بجهد من أجل الخروج من أزمته الاقتصادية تدريجيا.

وأشارت البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات الأحد إلى ارتفاع إجمالي الأصول الأجنبية لدى المركزي منذ يناير وحتى نهاية أبريل الماضي بنسبة 8.1 في المئة لتبلغ نحو 6.9 مليار ريال (17.9 مليار دولار) بمقارنة سنوية.

وتتألف الاحتياطات الأجنبية لدى المركزي من ثلاثة عناصر تضم الإيداعات الأجنبية والحساب الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي البالغ قرابة 400 مليون دولار والأوراق المالية البالغة قيمتها 8.6 مليار دولار.

ويقول خبراء إن الارتفاع هو مؤشر يعكس ثقة المستثمرين الدوليين في الاقتصاد المحلي رغم كل الظروف وهي تأتي على عكس ما تشير إليه مؤسسات دولية من بينها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى احتمال انخفاض الاحتياطي النقدي للسلطنة في حال طالت فترة الوباء.

وارتفع احتياطي العملة الصعبة بواقع 4 في المئة بنهاية أغسطس 2020 لتصل إلى 6.66 مليار ريال (17.38 مليار دولار)، وذلك مقارنة مع الفترة ذاتها من العام الماضي.

العجز القياسي في الموازنة العامة قد يدفع مسقط إلى فتح باب الاقتراض مرة أخرى قبل نهاية 2021

وكانت احتياطات عُمان من النقد الأجنبي والذهب تقدر بحوالي 16.6 مليار دولار بنهاية 2019، ومع انهيار أسعار النفط وجائحة كورونا ظلت السلطنة تواجه موقفا اقتصاديا حرجا رأى البعض أنها قد لا يمكنها تداركه سريعا.

وتتملك عمان، وهي من أضعف اقتصادات منطقة الخليج، وأكثر عرضة للتأثر بتقلبات أسعار المنتجات الهيدروكربونية التي كانت تمثل نحو ثلث الناتج المحلي الإجمالي في 2019،

السعودية تتجه لتعزيز الشفافية وحوكمة صندوقها السيادي

الرياض - أكد معهد صناديق الثروة

السيادية (أس.دبليو.آف.إنستيتوت) المختص بتتبع الصناديق السيادية على مستوى العالم أن صندوق الاستثمارات العامة (الصندوق السيادي) يتجه لتعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة نشاطه. ونكرت وكالة بلومبرغ الأحد أن المعهد أشار في دراسته السنوية، التي يعدها ثلة من الخبراء والمختصين، نشرت قبل أيام، إلى أن الصندوق السعودي سيبدأ في تكوين فريق متخصص يرتقي بعمل هذا الكيان.

ولم يعلق الصندوق السيادي السعودي على المعلومات التي جاءت في التقرير، لكن بعض المتابعين يرون أن وتيرة النشاط الذي يقوم به الصندوق في الأشهر الأخيرة وكذلك إعادة هيكلة مجلس إدارته وتوحيد بان هناك تغيرات عميقة صوب اعتماد الشفافية في طريقة أعماله.

ويعتبر صندوق الثروة السيادي برئاسة محافظه ياسر الرميان، محور خطط السعودية لتحويل الاقتصاد بتأسيس قطاعات جديدة وتنويع الإيرادات، وهو يحاول أن يكون أفضل الصناديق السيادية في منطقة الخليج على المدى البعيد عبر الاستخدام الأمثل للموارد.

وعززت السعودية من خطواتها باتجاه إدارة أمثل للثروة بإعلانها مطلع الشهر الماضي إعادة هيكلة الصندوق السيادي في تحرك يتماشى مع برنامج الإصلاح الاقتصادي الواسع الذي يشمل كل مؤسسات الدولة. وكشف الصندوق حينها أنه استحدث منصب نائب محافظ بهدف دعم النمو

ويقوم صندوق الثروة السعودي بالعديد من المشروعات الكبيرة التي يشرف عليها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان مثل مشروع السياحة الرائد في منطقة البحر الأحمر ومنطقة نيوم الاقتصادية المزعم إنشاؤها بتكلفة 500 مليار دولار ومدينة ترفيهية في المدينة.

كما أنه يعمل من أجل اقتناص الفرص للاستحواذ على حصص في قطاعات التكنولوجيا والطاقة والبنية التحتية في الخارج لتعزيز محفظته الاستثمارية. وتغطي الدراسة السنوية لمعهد الصناديق السيادية 70 صندوق ثروة سيادي و30 صندوق تقاعد عام، وقد أشار إلى إزدياد عدم اليقين بشأن بعض صناديق الثروة بعد أن قامت بـ"سحوبات كبيرة" أثناء انهيار أسعار النفط العام الماضي.

عودة تدفق السياح تعد بإخراج السياحة المصرية من الركود

ولكن ذلك يبقى رهين نجاح حملة تطعيم العاملين في القطاع المتفائلين بعودة انتعاشة تجارتهم خلال الأشهر المقبلة مع ذروة موسم الصيف. وتسهم السياحة بما يصل إلى 15 في المئة من الناتج الاقتصادي لمصر، وهي مصدر رئيسي للنقد الأجنبي.

وتضرر هذا النشاط الاستراتيجي الذي تعتمد عليه القاهرة لتعزيز مواردها من العملة الصعبة إلى جانب عوائد الصادرات ونشاط قناة السويس واستثمارات الطاقة، حيث سادت مظاهر اختفاء السياح عن المنتجعات والفنادق والمزارع السياحية طيلة عام تقريبا. وكانت القاهرة قد أغلقت الفنادق في مارس 2020 بسبب أزمة كورونا ثم أعادت فتحها بعد حوالي شهرين بنحو 25 في المئة من السعة الاستيعابية وزادت تلك النسبة لاحقا إلى 50 في المئة.

وتأثرت السياحة المصرية بشدة بسبب عدم الاستقرار السياسي بعد الانتفاضة الشعبية ضد حكم محمد حسني مبارك في عام 2011 قبل أن تشهد انتعاشا في السنوات الأخيرة. وعاشت البلاد ازدهارا سياحيا في عام 2019 قبل أن تغرق في الأزمة مثل باقي دول العالم بسبب الوباء، فخرس القطاع نحو 60 في المئة من إيراداته في العام الماضي.



مظاهر الزوار على غير العادة

القاهرة - وضع قطاع السياحة في مصر خطوة أخرى باتجاه التعافي من الأزمة الصحية التي أربكته، حيث تبشر عودة تدفق الزوار وارتفاع العائدات بتعزيز خارطة نشاطه عبر استقطاب المزيد من الزوار في ذروة الموسم.

وقالت غادة شلبي نائبة وزير السياحة والآثار المصرية لوكالة رويترز الأحد إن "إيرادات القطاع دارت بين 3.5 مليار وأربعة مليارات دولار في النصف الأول من العام الحالي، في حين بلغ عدد السياح الذين استقبلتهم البلاد نحو 3.5 مليون سائح".



غادة شلبي
4 مليارات دولار عوائد
السياحة في النصف
الأول من 2021

وكانت إيرادات السياحة قد بلغت نحو أربعة مليارات دولار بنهاية العام الماضي، بانخفاض 70 في المئة من حوالي 13 مليارات في العام السابق، وسط جائحة كوفيد - 19 التي ألحقت ضررا شديدا بالقطاع. وأوضحت شلبي أنها تتوقع زيادة السياحين الفترة المقبلة بين 45 و60 في المئة مقارنة بالعام الماضي، مشيرة إلى أن متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة يبلغ نحو 95 دولارا.

قيود الإغلاق تبقى اقتصاد البحرين في حالة انكماش

وتراكتت الديون على البحرين منذ صدمة أسعار النفط في منتصف العام 2014 وقد ساعدها برنامج إغاثة مالية خليجي بعشرة مليارات دولار على تفادي أزمة أئتمان في 2018.

ووفق السياريو الأساسي لصندوق النقد الدولي، يتوقع استمرار العجز المزودج في البحرين على المدى المتوسط مع ارتفاع الدين العام إلى 155 في المئة من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2026. ودعا الصندوق إلى إجراء إصلاحات عاجلة على مستوى المالية العامة لمعالجة الاختلالات الكبيرة وخفض الدين العام، واستعادة استدامة الأوضاع الاقتصادية الكلية، مع ضمان توجيه الدعم لأشد الفئات ضعفا.

ويرى محللون أن النمامة قد تحتاج المزيد من المساعدة المالية، لكن جيرانها الأكثر ثراء قد يكونون هم أنفسهم في عسر بسبب انخفاض أسعار النفط والدعايات الاقتصادية للوباء.

وسجل الناتج المحلي الإجمالي للبحرين انكماشاً خلال العام الماضي بواقع 5.8 في المئة، بسبب تداعيات جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط.

2.1 في المئة نسبة تراجع نمو الاقتصاد البحريني في الربع الأول من 2021 بمقارنة سنوية

وتراجعت أسعار النفط بحدة العام الماضي، ووصلت في مارس الماضي إلى أدنى مستوياتها في عقدين من الزمن عند أقل من 20 دولارا للبرميل، نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط وحرب أسعار قادتها السعودية ضد منتجين من خارج منظمة الدول المصدرة للبتروول أوبك في مقدمتهم روسيا.

بسبب الانخفاض التاريخي لأسعار النفط. وتعتبر البحرين، الأقل إنتاجا لجهة الموارد النفطية بين دول الخليج، وتنتج نحو 200 ألف برميل يوميا.

وبحسب بيانات هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية، انكمش الناتج المحلي الإجمالي للبلاد إلى نحو 3.06 مليار دينار (8.16 مليار دولار)، من 3.13 مليار دينار (8.35 مليار دولار) بالربع المقابل من 2020.

ورصدت البيانات انكماش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 2.97 في المئة خلال الفترة على أساس سنوي، فيما ارتفع الاقتصاد النفطي بنسبة 2.04 في المئة. وعلى أساس فصلي، انكمش اقتصاد البحرين بنسبة 0.1 في المئة مقارنة مع الربع الأخير من العام الماضي، وسط انكماش الاقتصاد غير النفطي بنسبة 0.62 في المئة، ونمو الاقتصاد النفطي بنسبة 2.36 في المئة.

الصالمة - أبت قيود الإغلاق، التي اتخذتها الحكومة البحرينية منذ بداية هذا العام بسبب جائحة كورونا اقتصاد البلد الخليجي الصغير في حالة انكماش رغم أن النمامة علقت قيود السفر منذ مايو الماضي أملا في إعطاء النمو دفعا جديدا. وأظهرت بيانات حكومية الأحد انكماش الناتج المحلي الإجمالي للبحرين بنسبة 2.1 في المئة خلال الربع الأول لعام 2021 على أساس سنوي، بضغط استمرار تداعيات جائحة كورونا وتراجع الاقتصاد غير النفطي.

وتأثر الاقتصاد البحريني جراء تفشي كورونا ما دفع الحكومة إلى إقرار حزمة مالية تحفيزية بقيمة 4.3 مليار دينار (11.4 مليار دولار) كاولوية قصوى لدعم الاقتصاد لمواجهة تداعيات الجائحة.

وتحتاج البحرين، وهي منتج صغير للنفط، إلى الكثير من المداخل بهدف تعزيز ماليتها وسد عجز الموازنة المتزايد